السنة : الثانية الطور : ماستر 2 السداسي : الثالث

التخصص : علم إجتماع الإنحراف و الجريمة
المقياس : المقاولاتية

إسم الأستاذة المحاضرة : د . قاسم سمية

الأهداف المنتظرة من القياس :
إلمام الطالب بأهم المعلومات الخاصة بالمقاولاتية في الجزائر من منظور علم الاجتماع من خلال ما يلي:
- ماهية المقاولاتية،
- أهم العوامل المحفزة على الفعل المقاولاتي في المجتمع،
- أهم الاتجاهات الفكرية السوسيولوجية التي تناولت المُقاولاتية في الجزائر،
- أهم مؤسسات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر.

المُحاضرة رقم: 01

عنوان المحاضرة : ماهية المقاولاتية

تمهيد:
يُعد مُصطلح" المقاولاتية" من أبرز المصطلحات العلمية التي ميزت تضافر جهود الباحثين في العلوم الاجتماعية لعقود من الزمن و من مُرادفاتها "العمل الحُرّ و- جمعها الأعمال الحُرة-"، "العمل الخاص" ، " العمل الريادي و أيضا –الريادية-" تختلف المُرادفات لمصطلح " المقاولاتية " باختلاف مجال و أدبيات البحث و كذا ثقافة المجتمع، كما تُعد كحل لشباب الذي يُعاني من البطالة و كبديل عن الوظيفة المأجورة ،كما تتعدد الأبحاث في العلوم الاجتماعية التي تناولت " المقاولاتية" من زوايا تنظيرية و تحليلية مختلفة من أهمها : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العلوم القانونية و علم النفس و علم الاجتماع و كلٌ في زاوية تنظيرية تختلف عن غيره إلا أنها تكملها في مجال آخر، و من خلال سلسلة هذه المحاضرات، سنقوم بتسليط الضوء على الزاوية التنظيرية، السوسيولوجية التي تناولت " المقاولاتية" في علم الاجتماع عامةً و في الدراسات السوسيولوجية الجزائرية خاصةً.

1- <u>البُعد المفاهيمي و الاصطلاحي لأهم المصطلحات المرافقة للمُقاولاتية</u>:

تتعد المُصطلحات المرافقة للمقاولاتية و للفعل المُقاولاتي ككل، نحاول فيما يلي عرض أهمها مع الإيجاز في شرحها:

1- <u>1-المقاولاتية :</u>

استعمل لأول مرة مصطلح "المقاولاتية" في بداية القرن السادس عشر في اللغة الفرنسية القديمة (entrepreneuriat)، والمشتقة من الإنجليزية (entreneurship) والتي تعني زيادة الأعمال في بعض المصادر والمراجع، وهي تتركز على أنشاء أو تنمية أنشطة ما، وقد تضمن المفهوم آنذاك

المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات استكشاف العسكرية، وبقي هذا المفهوم في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية كالأعمال الهندسية وبناء الجسور.

للمقاولاتية عدة مرادفات منها "الريادة" أو "الريادة في الأعمال" أو "العمل الخاص" أو "العمل الحر" و غيرها من المُرادفات ، و يعتبرها بعض الباحثين بأنها تعني بناء أو تأسيس مشروع يحتمل النجاح كما يحتمل الفشل و عليه فمُصطلح "المقاولاتية" يحتمل تحمل للمخاطر وينظر آخرين إلى هذا المفهوم على اعتباره مرادف للإبداع والابتكار في حين يرى باحثين آخرين بأن مفهوم "المقاولاتية" يحمل في طياته البحث عن المغامرة والتعدد والتنوع في تعريف "المقاولاتية" وذلك حسب تعدد أنشطتها وهناك من يعرفها ببساطة بأنها عملية إنشاء مؤسسات جديدة كما يقول العديد من الباحثين بان المقاولة عبارة عن نوع من السلوك و أسلوب يتعدى الجانب الاقتصادي و المعيشي ليكوِن نوع من السلوك و أسلوب للحياة الاجتماعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم "المقاولاتية"، قد توسع اليوم و أصبح يوظف للدلالة على أنشطة أشخاص وأفراد في ميادين متعددة، بالإضافة إلى مجال الأعمال، مثل الميادين العلمية، الثقافية والفنية و غيرها من أنشطة و مجالات المجتمع.

2-1 المقاول :

من خلال استقراء الجذور التاريخية لمصطلح "المقاول" نجد أنه ظهر في الأدبيات الفرنسية، خلال العصور الوسطى، حيث ظهر لأول مرة عام 1437م في قاموس اللغة الفرنسية وقد أشار إلى تعريف "المقاول "بأنه :**"الشخص النشيط والذي ينجز شيء ما".**إذ كانت كلمة " المقاول" تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء والذي يسعى من أجل تحمل المخاطر.

وفي بداية القرن 17م أصبح ينظر إليه على انه الشخص الذي يتحمل المخاطرة، وقد عُرف بأنه الشخص الذي يقوم بشراء عوامل الإنتاج بأسعار معينة ثم يقوم بتحويلها أو بيعها مُباشرةً بأسعار أعلى؛ و بصفة عامة فإن كلمة "المقاول" تشير في القرن السابع عشر إلى : "شخص يلتزم بشيء ما".

أما القاموس العالمي للتجارة الذي نشر بباريس عام 1723، فقد عرف كل من المصطلحين كما يلي:

أ- **Entreprendre (المقاولاتية):** الذي معناه باشر التزم تعهد وتعني تحمل مسؤولية عمل ما (مشروع أو صناعة).

ب- **Entrepreneur (المقاول)** : وهو الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما فبدلا من إن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي؛ بمعنى ما نسمي: "مقاول معمل أو بناء" من أجل قول: "معملي" أو "رئيس البنائين".

خلال الثورة الصناعية، أصبح المقاول هو الوسيط بين العرض والطلب وكان نادرا ما يصدر عن المنتج، ويمتاز بموقفه في الإقبال على القيام بعمل مخاطر، ثم أصبح في مرحلة التصنيع الحجر الأساسي للتنمية الاقتصادية، فهو ينتج ويجدد مع الاستمرار في فكرة تقبل تحمل المخاطر.

وفي وبمنظور اقتصادي، المقاول هو كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل...)، بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات.

خلال سنة 1755 قام كل من Alembert ألمبير و Diderot بتعريف المقاول في الموسوعة على أنه الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما.

وفي قرن الثامن عشر عرف **كونتيلون** المقاول على انه شخص الذي يتحمل المخاطر ويتولى تمويل رأسمال.

- أما **ساي** - من أوائل المنظرين لهذا المفهوم – فقد ميزا لمقاول على انه الشخص المبدع الذي له قدرة فائقة على الإدارة ، يدير العملية الإنتاجية وينظم عناصر الإنتاج ، وقدرته على أداة أموال المشروع واتخاذ القرار بشكل سليم.

- أما **شومبيتر** سنة **1950** عرف المقاول على انه الشخص المبتكر الذي يأتي بشيء جديد في المجال التكنولوجي ، فهو اعتبر أن المقاولين يقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ، واستعمل مصطلح التفكيك الخلاق في ظل النظام الرأسمالي ، واعتبر انه المقاول المبدع هو الذي أدى إلى انتقال الاقتصاد الرأسمالي من حالة ثبات الى حالة ديناميكية.
- أما **دركر** سنة 1964 أعطى تعريفا موسعا، وعرف المقاول على انه الشخص الذي يعظم الفرص و يستغلها.
-ويرى **كليلند** ان المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.

وبالرجوع إلى قاموس **مينيام وبستر** 1988م عرف المقاول على انه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهارته الإدارية .

-كما عرف قاموس" Le petit robert " ثلاث تعاريف لمصطلح المقاول على النحو التالي:
-**التعريف الأول:**موافق للتعريف الذي قدمه القاموس الفرنسي كما ذكرناه سابقا .
-**التعريف الثاني:** يعرف المقاول انه الفرد الذي يكلف بتنفيذ عمل .
-**التعريف الثالث:** عرف المقاول انه كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص، ويضع مختلف عوامل الإنتاج (الاعوان الطبيعيين ، راس المال والعمل ،.....) بهدف بيع سلع أو الخدمات.

وهناك من المفكرين و الباحثين من يعرف "المقاول" بأنه الشخص الذي يملك المبادرة والتفكير الإبداعي.

فمُصطلح "المقاول" يطلق عليه عدة مرادفات في الأدبيات العلمية للعلوم الاجتماعية، نذكر منها ما يلي:
- العصامي المبادر، رائد الأعمال، الريادي، المخاطر، الطموح، صائد الفرص، المبدع الإنتاجي، المالك، الرأسمالي، صاحب العمل أو الورشة..و غيرها منها مُصطلحات علمية و منها مُسميات لأشخاص ذوي شخصية متميزة في المجتمع حسب النشاط المهني الذي يُمارسونه و تختلف هذه التسميات من مُجتمع لآخر حسب العوامل التاريخية و الاقتصادية و الثقافية لكل مُجتمع.

1-3- روح المقاولاتية:

تاريخياً و حسب القاموس العالمي للتجارة الذي نشر بباريس عام 1723، فقد أعطى لكلمة "روح المقاولة " التعريف التالي:

«**روح المقاولة**: تتكفل بنجاح الأعمال، أو المفاوضة، أو معمل، أو بناء و غيرها من الأنشطة في نفس المجال» .

في العصر الحالي و حسب التعريف المقدم من مجموعة من المتخصصين في لاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية الذين يؤكدون أنه لا يجب أن تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية و في كل النشاطات المهنية و لذلك يجب عدم حصر روح المقاولاتية في مجموعة من الوسائل و التقنيات التي تسمح بانطلاق في نشاط مُعين، لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة و العمل.

إن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية لتشمل تطوير الكفاءة الفردية في تقبل إمكانية التغير بروح منقطعة و متكاملة في آن واحد في مما يمكِن الأفراد من تطوير أنفسهم و اكتساب ممارسات جديدة ناتجة عن الانتقال من الميدان النظري العلمي إلى تجريب الأفكار الجديدة و اكتساب مرونة في مقاومة التغيير من خلال حُسن التعامل مع المستجدات .

1-4- العملية المقاولاتية :

- هي القدرة على تعريف و تقديم الفرص ، ثم تطوير خريطة المشروع المناسبة و من ثم تحديد الموارد اللازمة و المطلوبة لبناء و إدارة المشروع الجديد، فهذه الأنشطة و الإجراءات لابد و أن تنشئ مع انطلاقة أي مشروع مقاولاتي .

إذن فالعملية المقاولاتية هي مجموع: الأفعال والعمليات و الإجراءات المُختلفة التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، تهدف إلى إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ لمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على في المجتمع المحلي ، و مهما كان المعنى الذي أعطي لهذه العملية المقاولاتية، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية:

إنشاء المؤسسة، روح المقاولة و المقاول.

قائمة المراجع :\

1- MORAEU (R): "**L'émergence organisationnelle: le cas des entreprise de nouvelle technologie**", Thèse de Doctorat en sociologie, faculté des lettres et des sciences humaines, France, 2004.

2- فايز جمعة صالح النجار و اخرون ، **الريادة و الادارة الاعمال الصغيرة**، الطبعة الاولى دار الحامد للنشر و التوزيع عمان ، 2006.

3- عبد السلام أبو قحف، **دراسات في إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، أبراج مصر للتعمير، 2001، ص41-47.

4- Shumpeter (J) : Tréorie De L'évolution Economique, Dalloz :Paris 1975
5- Timmos (J A),Characteristics And Role Demands Of Entrepeurship American Journal Of Small Business,1978,Vol,3n1
6- Goudin (T):Qu'est Ce Qu'une Entreprise ! Cpe,Etude,1963 N 07,61
7- Shapero (A) :The Displaced Uncomfortable Entrepreneur »,Psychology Today, 1975.
8- Hornaday (J A)"Research About Living Entrepreneurs" Encyclopedia Of Entreneurship Englewood Chiffs:Prentice Hall,1982
9- Gibb (A):The Enterprise Culture,Threat Or Opportunity",Jornal Of European Training,1987,Vol 11,N 2
10- Fayolle (A):Le Métier De Créateur D'entreprise, Edition D'organisation,Paris , 2003
11- Steiner(Oh) :La Sociologie Economique,La Découverte, Paris ,1999
12- Croteau© Et Autre : Dictionnaire Illustré Des Activités De Lèentreprise,Presse Internationale Polytechnique,Canada ,2008. FAYOLLE (A), **le métier de créateur d'entreprise**, Editions d'Organisation, Paris, 2003, p16 FAYOLLE (A), **le métier de créateur d'entreprise**, Editions d'Organisation, Paris, 2003, p16
13- FAYOLLE (A), **le métier de créateur d'entreprise**, Editions d'Organisation, Paris, 2003, p16

المُحاضرة رقم: 02

عنوان المحاضرة :

أهم العوامل المحفزة على الفعل المقاولاتي في المجتمع

تمهيد :

لقد ساهم الكثير من الباحثين في دراسة العوامل المحفزة لـ"لفعل المقاولة" و "العملية المُقاولاتية" بصفة عامة، فقد تعددت أرائهم و نتائجهم، لكنهم اتفقوا على أن "المقاول" يُعد المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية ويبحث دائما عن التغيير و التجديد، إذ يتميز بامتلاكه طاقة عالية، يستثمرها في العمل لساعات طويلة و العمل الضانك، لتجنب إحتمالات فشل و إخفاق المشروع، خاصة في بدايته، وتُحيط بالمُقاول العديد من العوامل المحفزة على العمل المقاولاتي، يمكن تلخيصها في أربعة عوامل رئيسية نستعرضها في ما سيأتي.

1- العوامل النفسية:

تتعدد العوامل النفسية المحفزة على "الفعل المقاولاتي" و "العملية المُقاولاتية" على العموم ،بحيث يمكن إجمالها في عاملين رئيسيين ذو أبعاد نفسية :

أ- **الدوافع الخاصة بالمقاولين شخصياً** : فبصفة عامة ، يمكن أن تتبلور مجموعة كبيرة من الدوافع الشخصية لدى الفرد، و يوجد دائماً، دافع يكون هو المهيمن و المهم مقارنة بالدوافع الأخرى، و هي تختلف من مُقاول للآخر لكن يمكن إجمالها في الأسباب الشخصية الدافعة التالية "فدافع المقاولة قد يكون لإثبات الذات و بلوغ مكانة اجتماعية عند مقاول ما، وتكون لأجل الرغبة في الإستقلال و تحقيق العائد المادي عند مقاول آخر ، وقد يكون الرغبة في السيطرة و التحكم لدى آخر و غير ذلك".

فالمقاول حسب الباحث" **ت.قودان"** يبحث عن الواقعية، أما " **أ. شبيرو"**، فحسب وجهة نظره، فإن: دافع الرغبة في الحرية و الإستقلالية ؛يمثلان الدوافع القوية الرئيسية لدى المقاول ، فهو يبحث دائما أن يكون سيد نفسه ومتحرر من القيود و العلاقات التنظيمية التي يسير عليها تنظيم العمل الرسمي.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة أن الدافع مباشر بعوامل أخرى اجتماعية وثقافية و اقتصادية، بحيث يختلف مصدرها و منبعها، فقد تكون سلبية كالمعانات من البطالة أو سوء الظروف المرتبطة بالعمل في المجال الوظيفي، أو تكون إيجابية، كتوافر رأسمال، أو وجود فكرة مشروع.

ب- **السمات الشخصية للمقاول**: لقد تزايد الاهتمام بموضوع السمات الشخصية للمقاول، وتعددت نتائج البحوث التي جاءت في مجملها مشتركة في تحديد الكثير من السمات التي تتمتع بها شخصية

المقاول، فهذه الشخصية " الفريدة و الكاريزماتية " حسب " ماكس فيبر" تتمتع بسمات سلوكية، تدفع بصاحبها للإبداع في الأعمال و إنشاء المشاريع في مجال مُعين و يسعى دائما لإنجاحه و تطويره.

كما يقترح الباحث "ج.أ. أرنداي" مجموعة من السمات الشخصية التي يتمتع بها المقاول و هي "الثقة بالنفس،تحمل لمخاطر، التحدي، الإبداع روح المبادرة، التكيف، الإتصال"، فحسب هذا الباحث تعد هذه السمات كافية لنشاط المقاولة أما " أ. جيب" فيقترح سمات تصب هي الأخرى في نفس السياق مثل " روح المبادرة ، التكيف ، الإبداع، القدرة على القيادة، تحمل المخاطرة، القدرة على حل المشاكل، الخيال السوسيولوجي، العمل الجماعي".

إن الملاحظ من خلال ما سبق من مُلخص الأدبيات الخاصة بشخصية المقاول و حول السمات الشخصية التي يجب أن تتوفر عند المقاول الناجح ، الكثير والعديد، وقد يمكن أن تكبح معنويات الأفراد المقبلين على المقاولة، فجميع هذه السمات الإيجابية من الصعب أن تتوفر في شخص واحد إلاّ نادرا ،لذا يمكننا القول أن نجزم أن هذه السمات تبقى دائما نسبية من شخص لآخر،كما أن السمات الشخصية تنمو عبر مسيرة حياة الفرد وتنصهر في سلوكياته طيلة مسيرة تنشئته الاجتماعية، فتوافر نسبي للأهم هذه السمات في شخصية المقاول ، بتطور وتنمية السلوك المقاولاتي للمقاول و الذي من شأنه أن ينمي دوافعه وطرق تفكيره ليجعل منه مُقاول ناجح في مجتمعه.

2- العوامل السوسيو ثقافية:

تعبر هذه العوامل وبصفة عامة عن المُحيط أو الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه الفرد –المقاول-، حيث تلعب الأوساط الإجتماعية (العائلة، المدرسة ، الجامعة، المجتمع، المؤسسة، المهنة، و غيرها من مؤسسات المجتمع الرسمية و غير الرسمية) دورا جوهريا في تنمية "روح المقاولاتية" ونقطة تحول غاية في الأهمية بالنسبة لاتخاذ القرار أو الرغبة في "الفعل المقاولاتي" ، ويعد الوسط العائلي العامل الأكثر دراسة من طرف الباحثين، لما له من تأثير في هذا القرارالحاسم دخول مجال المقاولاتية على المبتدئين، فالدراسات المتعلقة بالأصل الإجتماعي لمنشأ المؤسسات أظهرت أن هؤلاء المقاولين ينتمون في كثير من الأحيان لعائلات مقاولة، فنسبة إعادة الإنتاج الإجتماعي وخاصة فيما يتعلق بإعادة، إنتاج المؤسسة تفوق 50% في أوساط العائلات ذات الإرث المقاولاتي، فنشأة الأبناء في وسط عائلي مماثل يسمح لهم بالإنصهار في عالم الأعمال و المؤسسة، ويجعلهم يتشبعون بقيم الحرية و المسؤولية والإستقالية وسمات الثقة و الإبداع و الإتصال، مما ينمي حس الرغبة لديهم ويجعلهم مهيئين "للفعل المقاولاتي".

كما يعد الوسط العائلي والأوساط التعليمية الأخرى (كالمدرسة، الجامعة، المعاهد و مراكز التكوين)، التي تمثل مؤسسات التنشئة الاجتماعية بامتياز، إذ تلعب دورا مهما في تعبئة الفكر المقاولاتي و تنمية روح المقاولاتية لدى الأشخاص، فالمسارات التعليمية و التكوينية تسمح للفرد من اكتساب القدرات و الكفاءات التنظيمية التي تعد مهمة حاسمة من أجل تجسيد المشروع، فالرأسمال البشري للفرد و المعبر عنه بالشهادات و الخبرات و الكفاءات، يعد أساسي في عملية تجسيد مشروع المقاولة من خلال إنشاء المؤسسة، بل في كثير من الحيان يكون هو الدافع الرئيسي لفعل المقاولة أين يبحث المقاول عن الإبداع في مجال تخصصه و تكوينه.

و إلى جانب الوسط العائلي و الأوساط التعليمية و التكوينية،هناك عوامل سوسيو ثقافية يمكن أن تؤثر في توجهات الأفراد للمقاولة، فالمحيط الذي يعيش فيه الفرد حياته الشخصية أو المهيمنة،يمكن أن يلعب هو الآخر دورا فاعلا في قرارات الفرد،ويكون عاملا مؤثرا في الفعل المقاولاتي، بالإضافة إلى المحيط الإجتماعي ، يعد عامل التجربة المهنية عنصرا مهما قي المقاولة،بحيث تكسب كفاءات المهنية أو التجربة المقاول خصائص جد مهمة كالعمل في المناصب المختلفة، العمل الجماعي، خبرات في الإنتاج،التكنولوجيا المستعملة، التسويق،كل الخصائص المكتسبة و المذكورة و غيرها، تعتبر أسهُماً رابحة بالنسبة للفرد عندما ينوي أن يدخل مجال المُقاولاتية.

3 -العوامل الاقتصادية:

تتمثل في الإمكانيات و الموارد المختلفة المتاحة، والتي من دونها لا يمكن أن تتحقق المقاولة على الواقع، فإنشاء مشروع ناجح يعني التنسيق بين الموارد البشرية و المادية و الفنية و التكنولوجية، فالتحكم في هذه الموارد يعد دافعا قويا لفعل المقاولاتية.

في أغالب الأحيان يتطلب إنشاء أو إرساء دعائم مشروع جديد، موارد عديدة و مُكلفة غير أن موارد المقاول عادةً ما تكون محدودة، مقارنة بالمتطلبات اللازمة، لذلك، يشير الباحث "أ فابول" أن عملية البحث عن المعلومات و سهولة الوصول إليها يعد محفزا لفعل المقاولة"، ويقصد الباحث هنا البحث عن الموارد من جهة من الجهات الداعمة لهذا النوع من المشاريع،(سواء المالية أو القانونية) خاصة إذ وجدت تشريعات تعطي تسهيلات مالية و إعانات جبائية فالمُساهمة في إنشاء المشروع، ومن جهة أخرى الاستعانة بشبكة العلاقات الشخصية أو المهنية، فالرأسمال الإجتماعي للفرد المقاول مهم في عملية إنشاء مشروعه، فهو وسيلة مثلى للوصول للمعلومات وتذليل الصعوبات التي تواجه مراحل انطلاق المشروع المقاولاتي.

4 -العوامل الذاتية و الظروف الاجتماعية الطارئة:

هي عبارة عن الظروف الاجتماعية المُحيطة و التي تتمثل في المواقف الطارئة التي تعترض حياة الفرد الشخصية أو المهنية و التي من شأنها أن تغير مسار حياته ليُصبح مُقاولا، إذ يُعبر عنها الباحث "أ شبيرو" بمصطلح **"التغيير"**، فهذا التغيير المفاجئ الذي يحدث في حياة الفرد نتيجة لأسباب سلبية، كالتسريح عن العمل، بطالة، حادث مهني، مشكل عائلي(كالطلاق أو وفات شخص قريب مثلا) أو نتيجة لأسباب إيجابية أخرى، كالتعرف على شريك مستقبلي مهم، كل هذا له تأثير مباشر على الفعل المقاولاتي فحسب هذا الباحث هؤلاء الأفراد لم يكونوا مقاولين في الأصل و لم تكن لهم ميول مُقاولاتية ولم يبحثوا عن المقاولة ولم يستعدوا لها، واغتنامها للوضع الراهن و الظروف القهرية، حتمت عليهم فعل المقاولة، ويضيف الباحث " أ .فايول " أن ميكانيزم إنشاء مشروع، يأخذ بنا إلى تحليل ظاهرة جد مهمة، وما فتئت تتعاظم خاصة في السنوات الأخيرة، مفادها أن الأفراد المقبلين لإنشاء مشاريع ،هم من فئة طالبي العمل (أي في بطالة)، فطالبي العمل و المنشئ المشروع يمثلون فئة جديدة من المقاولين، فمن بين أربعة مؤسسات جديدة نجد مؤسسة أصحابها من طالبي العمل، فحسب هذا الباحث، المقاولة في هذه الحالة تعد كحل للبطالة و الرجوع لعالم للعمل، كما تعد عامل هام في الاندماج المهني و الإجتماعي للبطالين.

فالمواقف الطارئة التي تعترض حياة الفرد الشخصية و التي عبر عنها الباحث " أ شبيرو" بالتغيير،تجعل المقاول في عملية بحث دائم عن الأفكار أو فكرة معينة يريد ترجمتها في شكل مشروع،فتعد هذه الفكرة الأولية النواة و اللبنة الأولى في إنشاء المشروع، فتعد احتمالات النجاح لحداثة الفكرة و الحاجة إليها وأحيانا غرابتها، بقدر زيادة المخاطرة، ويقدر زيادة المخاطرة بقدر زيادة احتمالات نجاح المشروع".

فمن أهم خصائص المقاول النجاح قدرته على الابتكار و الذي يعني "تقديم شيء جديد" خاصة عملية توليد فكرة المشروع، التي تعد مرحلة أساسية في عملية إنشاء المشروع، وتتميز بأنها من أهم مصادر الابتكار والإبداع، فالكثير من الأفراد ممن يقدمون على إنشاء مشروع خاصة بهم يكونون راغبين في تنفيذ فكرة مبتكرة ومن بين هذه الأفكار المحتملة ما يلي:

- **إختراع أو إبتكار جديد** : تجسيد فكرة مبتكرة أو تنفيذ اختراعهم الذي قضوا سنوات طويلة قبل التوصل إليه.
- **وجود طلب غير مشبع**: وجود طلب على منتجات موجودة بالفعل في السوق سواء كانت منتجات محلية أو مستوردة، ولكن لا يرقى المعروض منها لمستوى الكفاءة المطلوبة(فجوة نوعية)
- **تقليد فكرة قائمة ناجحة**: وهذا بتقديم نوعيات مميزة من المنتجات وهذا بالإبداع في فكرة قائمة.
- **الإستفادة من الخبرة المكتسبة من عمل سابق**: سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، العمال و الموظفين المسرحين ن العمل الذين اكتسبوا خبرة واسعة في مجال عملهم.
- **مقترحات الأهل و المعارف**: دور الرأسمالية الإجتماعية في سيرورة المقاولة.
- **لإستمرار مشروع العائلة**:الحفاظ على إرث عائلي وإعادة إنتاج إجتماعي.
- **توجيهات من الجهات المساعدة**: وجود جهات داعمة لإنشاء المشاريع الجديدة.
- **توفير معرفة متخصصة**: وهذا في مجال أو تخصيص معرفي معين مما يسمح بتقديم أفكار جديدة

تختلف الفكرة التي يمكن أن تتبلور و تكون **"الفكرة المقاولاتية المبتكرة "**من فرد لأخر،ومن بيئة إلى بيئة أخرى، ونتيجة لتفاعل عوامل إقتصادية وإجتماعية وثقافية مختلفة، كما أنه قد لا تكون أول فكرة تطرق الذهن هي بالضرورة ما سيتم العمل من خلالها، بل يمكن إجراء المحاولات مرات و مرات لاكتشاف مزيد من الفرص و الأفكار، التي تمثل نواة الفكر المقاولاتي المرافقة لروح المقاولاتية لإنشاء مشروع مقاولاتي ناجح.

قائمة المرجع:

1. Shumpeter (J) : Tréorie De L'évolution Economique, Dalloz :Paris 1975
2. Timmos (J A),Characteristics And Role Demands Of Entrepeurship American Journal Of Small Business,1978,Vol,3n1
3. Goudin (T):Qu'est Ce Qu'une Entreprise ! Cpe,Etude,1963 N 07,61
4. Shapero (A) :The Displaced Uncomfortable Entrepreneur »,Psychology Today, 1975,11
5. Hornaday (J A)"Research About Living Entrepreneurs" Encyclopedia Of Entreneurship Englewood Chiffs:Prentice Hall,1982
6. Gibb (A):The Enterprise Culture,Threat Or Opportunity",Jornal Of European Training,1987,Vol 11,N 2
7. Fayolle (A):Le Métier De Créateur D'entreprise, Edition D'organisation,Paris , 2003
8. Steiner(Oh) :La Sociologie Economique,La Découverte, Paris ,1999
9. Croteau© Et Autre : Dictionnaire Illustré Des Activités De Lèentreprise,Presse Internationale Polytechnique,Canada ,2008
10. ماجد عطية: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة ،عمان،2004
11. كاسر منصور: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد، عمان، 2000
12. Fayolle (A) :L'enseignement De L'entrepreneuriat Dans Les Universités,Ministére De L'éducation,Paris,1999
13. Bruyat© :Création D'entreprise Contributions,Epistémologiques,Université Pierre Mendes France

المُحاضرة رقم: 03

عنوان المحاضرة :

أهم الاتجاهات الفكرية السوسيولوجية التي تناولت المُقاولاتية في الجزائر

تمهيد :

لقد ساهم الكثير من المفكرين تنظير و إثراء العديد من الاتجاهات الفكرية السوسيولوجية التي تناولت الفعل المقاولاتي و العملية المُقاولاتية بصفة عامة ، فقد تعددت أرائهم و نتائجهم، و كذا زوايا تحليلاتهم السوسيولوجية ،نظرا لأهمية المقاولاتية في المجتمع و تأثيرها على مُختلف مراحل تطوره، يمكننا تلخيص أهم هذه الإسهامات من بين أبرزها و أهمها في إثراء التراث المعرفي السوسيولوجي للفكر المقاولاتي عامةً و في الجزائر خاصةً، التي نستعرضها بإيجاز ،فيما يلي:

1. الاتجاه الفكري المُقاولاتي عند" كارل مـــــاركس":

إن المفكر "كارل ماركس" لم يفرق بين مالك رأسمال و المستثمرين و المقاولين فالمفهوم الرئيسي للطبقة الرأسمالية ينحصر في فئات اقتصادية تعمل على تحقيق التراكم وتعزيز المكانة، وهذه الفئات تقوم على تعظيم رأسمال – **بمعنى تجميع و تكديس المال ليُشكل رأسمال يمكن استثماره في العملية المُقاولاتية-**، كونها تملك وسائل الإنتاج، فهي نظرة إستغلالية مبنية على لإستغلال طبقة العمال او جيش العاطلين عن العمل كما سماها "كـارل ماركس"، وهي في صراع دائم معها فالنظام الرأسمالي يتميز بإنتاج السلع و الخدمات وبيعها لتشكيلة واسعة من المستهلكين.
فقد حدد "ماركس" عنصرين أساسيين يميزان نظم الإنتاج الرأسمالي ويتمثل الأول في رأس المال و العنصر الثاني هو العمل بأجر، ويرى ماركس أن من رأسمال (وهم الرأسماليون)، يشكلون الطبقة الحاكمة، بينما يمثل أغلبية العاملين بأجر، طبقة العاملة.

فحسب ماركس، فإن الرأسمالية تشكل بطبيعتها نظاما طبقيا، أين تتميز العلاقات الطبقية فيه بالصراع،ورغم أن الرأسماليين و العمال يعتمد كل منهما على الآخر،إلاّ أن الرأسماليين يحتاجون إلى اليد العاملة و التي تمثل قوة العمل في حين أن العمال يحتاجون إلى الأجور،فإن هذه المعادلة تعاني خللا فادحا،فالعلاقات الطبقية في هذه الحالة تتميز بالإستغلال،لأن العمال لا يتمتعون بأي قدر من السيطرة على عملهم في الوقت الذي يقوم فيه أرباب العمل بجني الربح عن طريق تملهم حصيلة عمل العمال، وإعتقد ماركس ان صراع الطبقتين حول الموارد الإقتصادية سيزداد حدة بمرور الوقت.

فحسب ماركس، إن الطبقة و الصراع مفاده الملكية الخاصة للوسائل وعلاقتها بالطبقة العامة، وكان ماركس" يعتقد ان ثورة العمال آتية لا محالة للإطاحة بالنظام الرأسمالي وإقامة مجتمع جديد لا طبقات فيه... وسوف يؤول النظام الإقتصادي الجديد إلى ملكية جماعية .

يعتبر ماركس من مُنظري الملكية العامة و الجماعية لوسائل الإنتاج إذ يدعو إلى مفهوم الدولة المقاول أكثر من مفهوم الفرد المقاول، فالفرد المقاول في نظره لا يختلف كثيرا عن الرأسمالي المالك لوسائل الإنتاج،و الذي يسعى إلى تحقيق التراكم و تعزيز المكانة على حساب طبقة هائلة من العمال، فكارل ماركس لا ينفي الفعل المقاولاتي أو المؤسسات أو بالأحرى إلغاء الملكية الخاصة ،"..لا يعني ذلك التفاوت سيتلاشى تمام بين الفرد، بل إن المجتمع في رأيه لن ينقسم إلى طبقة صغيرة تحتكر

السلطتين الإقتصادية و السياسية و جماهير الشعب الواسعة التي لا تحقق إلا القليل من الثورة الناتجة عن عملها المنتج .. " تبقى مقهورة وكادحة،فإنشاء المؤسسات في نسق النظام الرأسمالي يكرس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و بالتالي الطبقية و الصراع.

2- الاتجاه الفكري المُقاولاتي عند" ماكس فيبر ":

المفكر "ماكس فيبر" فقد رفض المفهوم المادي التاريخي لكارل ماركس، و إعتبر أن ' للصراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس، فالعوامل الإقتصادية مهمة في نظره، رغم أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغيير الإجتماعي،فحسب "ماكس فيبر" الدوافع و الأفكار البشرية في نظره هي التي تقف وراء التغير الإجتماعي، وبمقدور الآراء والقيم يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل.

فما"ركس فيبر" يعطي لنا صورة جد واضحة وفريدة استثنائية تحمل خصائص **"كاريزماتية"**،وان "سيرورة المقاول تتمحور وترتكز بشكل أساسي على **"الفاعل الكاريزمايتي- يقصد المُقاول-**"ويؤكد كذلك على فكرة المخاطر و التي تمتلكها شخصيات غير عادية عن العامة.

فالفكرة الأساسية التي يمكن أن نقتبسها من المنظور الفيبيري، هو تأكيد على أن المقاول شخصية فريدة و إستثنائية ويحمل خصائص وسمات لا تجدها عند عامة الناس،فهي شخصية نادرة،ولولاها لما تحققت سيرورة المقاولة.

أما الفكرة الثانية، فهو يؤكد على فكرة المخاطرة التي تواجه المقاول ، فالمخاطرة سمة تمتلكها شخصيات غير عادية لا يتصرفون بعقلانية ولكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق و المنتظر و اللازم، إذن فهي شخصية فريدة لها القدرة على المغامرة و احتواء الخطر،فالمقاول الناجح يغامر بماله وحياته ومستقبله لنجاح مشروعه في العملية المقاولاتية.

3- الاتجاه الفكري المُقاولاتي من خلال دراسات السوسيولوجية الجزائرية:

لقد كان موضوع المقاولة وتشكل طبقة المقاولين الجزائريين محل إسهامات ومقاربات نظرية من طرف الكثير من الباحثين، الذين حاولوا دراسة كل ما يتعلق بظروف نشأتهم والعوامل التي أدت إلى تشكله وخصائص الفاعلين والمساهمين فيه، كما لا يمكننا التطرق لفعل المقاولة وسيرورته لدى الشباب المقاول، بمعزل عن المراحل المختلفة لتبلور القطاع الخاص، لذلك واتباعا لهاته القاعدة، لخصنا أهم الدراسات التي تناولت فعل المقاولاتية في الجزائر، نوجز في عرضها كآتي:

3-1 - الاتجاه الفكري المُقاولاتي السوسيولوجي عند "بيار بورديو"

يُعد **"بيار بورديو"** عالم الاجتماع الفرنسي من بين المنظرين الذين اهتموا بدراسة المجتمع الجزائري وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية، لديه العديد من المؤلفات من بينها **"سوسيولوجيا الجزائر"، "العمل و العمال الجزائريين** "فهي كلها إسهامات سوسيو– اقتصادية للمجتمع الجزائري، لها علاقة بظهور الفعل المقاولاتي، إ ذا كانت نظرته للمقاول على انه موجود كفاعل أو كشبه مقاول ، نتيجة لغياب المؤسسات الاقتصادية و كذا النمط الكولينيالي و الوضعية الاقتصادية التي تتصف بالتبعية للمُستعمر.

ففي كتابه" **العمل و العمال الجزائريين** "تحدث **"بورديو "**عن الانتقال من نمط الإنتاج التقليدي إلى أسلوب النموذج الرأسمالي الذي يفرضه المستعمر، و ذهب إلى أن التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع ليس نتيجة التطور الذاتي للفرد بل هو تغيير من طرف المستعمر بفرض أسلوب إنتاج يخدم

المصالح الكولينيالية. فالجزائري حسب **"بورديو "**أقرب إلى المقاول أو الرجل الاقتصادي من خلال الحاجة الاقتصادية و دمج البنية الاجتماعية في البنية الاقتصادية ، و هذا ما يؤدي به إلى اكتساب العديد من المواقف و السلوكات الاقتصادية. كما حدد **بورديو** شرطين لكي نقول على فرد انه مقاولا، و هما القدرة على القيادة و الكفاءة التقنية.
كما توصل أيضا إلى ما يعرف بالمقاولة العائلية من خلال تحليله للمجتمع القبائلي و نشاطاتهم الاقتصادية التي تعتمد على النمط العائلي و هي مقاولة أو مؤسسة يحكمها تنظيم عائلي. أي أن المقاولة كانت عائلية حرفية تقليدية تتميز بثلاثة أنواع من المقاولين:

-**مقاولي الطبقة الكادحة**: التي تعمل من أجل الحاجة الغذائية.
-**المقاولين المتوسطين**: هم المقاولين المتنوعين في المهن الاجتماعية و الاقتصادية.
-**المقاولين المسؤولين صغار**: ينشطون في أغلبهم في العمل الزراعي.

يمكننا تلخيص الوجهة التنظيرية لطرح " بيار بورديو" من خلال دراسته السوسيولوجية المقاول الجزائري، بأن الفعل المقاولاتي الجزائري ذوا خاصية عائلية و ذلك يرجع لنوع الأنشطة التي تكون وراثية، و هو يستعمل تقنيات مكتسبة عن طريق الخبرة و التدريب، فكرة وراثية النشاط العائلي خلال نهاية الحقبة التاريخية الكولونيالية و بداية عهد إستقلال الدولة الجزائرية.

3-2- دراسة رؤساء المؤسسات لـ "جون بيناف" سنة 1981:

انطلق "جون بيناف" في دراسته من منطلقات سوسيولوجية وهذا لغرض معرفة ما يلي :

1 – الشروط الاجتماعية التي ساهمت في تكون وتبلور طبقة المقاولين الجزائريين .
2 – الأصول الاجتماعية لهاته الفئة.
3 – فهم التصرفات التي يتبناها هؤلاء المقاولون في سيرورة نشاط المؤسسة.

فاعتمد الباحث على متغيرات مختلفة في البحث، منها: المسار الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المسار المهني، والانخراط السياسي الحزبي.

كما اعتمد الباحث في دراسته على عينة متكونة من 250 مقاولا ومسير لمؤسسة، وتوصل إلى وجود ثلاثة أنواع من المقاولين و هم على التوالي:

1- المقاولون التجار :

خاصية هذه الفئة من المقاولين أن أصولهم من الشرق الجزائري، خاصة الولايات الشرقية التالية: قسنطينة، وادي سوف، ميلة، بسكرة، وينحدرون من عائلات نبيلة (أصحاب أراضي خلال العهد الاستعماري) تعلموا اللغة العربية في المدارس القرآنية لـ" ابن باديس"، سمح لهم قانون الاستثمارات 1966 بالانخراط أكثر في المجال الصناعي فأنشئوا مؤسسات ذات الحجم الصغير (50 الى 100 عامل) ضمن نشاطات تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وتحقق مردودية عالية، كالمواد الغذائية والنسيج أما مؤسسات الحجم الصغير (من 20 الى 50 عامل) فمنشئوها تعلموا في المدارس الفرنسية وهم من

منطقة القبائل، ينحدرون من عائلات متواضعة، ليس لهم رصيد في القطاع الخاص، و اما تجار قدامى بعد الاستقلال فتحوا أنشطة جديدة في العاصمة خاصة.

إن أهم ما يميز هذا النوع من المقاولين التجار أن دخولهم المقاولاتية في المجال الصناعي جاء لظروف سياسية واقتصادية مرت بها الجزائر، وخاصة قانون الاستثمارات لسنة 1966، أين تحصل هؤلاء التجار على المساعدات والضمانات، فذهنية هؤلاء المقاولين تجارية، فهم يقومون بإنتاج المنتج ، ويقومون بفتح محلات تجارية لبيعه .

2-المقاولون العمال :

من خصائص هذه الفئة انهم عبارة عن عمال مؤهلين، من مستخدمين في الإدارة، إطارات متوسطة، أرادوا تحسين دخلهم، يشتركون فيما بينهم اثنين او ثلاثة . . . يستأجرون او يشترون آلات قديمة ويبيعونها بعد تحويل نشاطهم لإنتاج منتوج آخر وبعضهم مهاجرين سابقين خاصة من منطقة القبائل كانوا مالكين لفنادق ومطاعم ومقاهي في المهجر، وبعد الاستقلال " استثمروا مدخراتهم في شراء ورشات حرفية التي كان يملكها من قبل أوروبيون "
فهم من هائلات فقيرة فلاحية او تجار، تحصلوا على مستوى تعليمي جيد، في المدرسة الفرنسية هذه الفئة لا تملك شهادات، لكنها تملك تجربة ميدانية كبيرة، فهؤلاء المقاولون اكتسبوا تجربة صناعية كبيرة " خبرتهم في الصناعة الفرنسية كعمال، تربصاتهم، أسفرهم الى بلدان الكتلة الشرقية كمنخرطين او تقنيين، سمح لهم بمعرفة العمل الصناعي، واكتسبوا حس الملاحظة، واصبحوا تقنيين متعددي المهام " والكثير منهم فظلوا المغامرة الصناعية وتركوا مناصب عملهم في القطاع العام لتحسين مُستواهم المعيشي، كما يشير الباحث ان من خصائص هذه المؤسسات أنها تظهر وتختفي وتتميز ببساطة الآلات المستعملة كما انها ضعيفة التواجد في فضاء منظم، فهي غالبا ما تكون موجودة في المساكن او الأقبية وتتميز بالإنتاج الموسمي و الظرفي.

3-المقاولون غير المسيرين:
من خصائص هذه الفئة ان هؤلاء المقاولين لا يسيرون مؤسساتهم، وانما توكل هذه المهمة لأفراد اخرين تقنيين وإطارات أجنبية، سواء كانوا تونسيين او فرنسيين او سويسريين، كما ان هناك بعض المؤسسات المختلطة (رؤوس أموال وطنية وأجنبية) مختلفون عن المقاولين الآخرين، هم " أبناء موظفين جزائريين في فترة الاستعمال، درسوا في التعليم الثانوي او العالي ... حذرين ومتكتمين ".

مُلخص هذه الدراسة، هو أن ولوج المقاولين الجزائريين في القطاع الخاص، جاء نتيجة لظروف اقتصادي وسياسية مرت بها البلاد، بحيث سمحت قوانين الإستثمار 1966 بإعطاء أكثر ضمانات ومساعدات لهذا القطاع، كما أن تشكل وتبلور هذه الفئة ليس نتيجة إعادة إنتاج إجتماعي لطبقة من المقاولين السابقين في القطاع الخاص، وإنما هم مقاولين احفاد باعة و تجار قدامى، ضف إلى ذلك أغلبية المؤسسات المنشأة هي ذات طابع عائلي (روح المؤسسة العائلية) فالعائلة تمثل الرأسمال الإجتماعي لهؤلاء المقاولين لما تقدمه من مساعدات كفضاء العمل، المدخرات، البد العاملة، بالإضافة إلى ذلك يستعمل هؤلاء المقاولين تكنولوجيا بسيطة في العمل، إلاّ أن مردوديتها عالية، وهذا بلإستعمال أنشطة لإستهلاكية واسعة كالمواد الغذائية والنسيج، أما فيما يتعلق بالعلاقة مع الإدارات الحكومية اللازمة لتسيير مشاريعهم المُقاولاتية فهي **تفضيلية** بحكم الانتماء السياسي و الحزبي لهؤلاء المقاولين للحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني).

3- دراسة "جيلالي اليابس"، تكون الطبقة البرجوزية الصناعية في الجزائر:

لم يمنع التوجه الإشتراكي من تواجد بعض المقاولين الخواص، الذين ساهموا في النسيج الصناعي الإقتصادي الجزائري، إلا أن دورهم في التنمية لم يعرف له الأهمية بقدر ما وجهت الأولية إلى المشاريع الضخمة ذات قاعدة كبيرة، و التي كانت تعتبر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الإقتصادية، فكل ما هو صغير لا يمكن أن يكون له دور فيها، غير انه " بالرغم من المراقبة والحدود المفروضة، إستطاع هذا القطاع التطور و التهيكل تحت ظل القطاع العمومي" ، في هذا السياق درس "جيلالي اليابس" الطبقة البرجوازية الصناعة، في علاقتها بالقطاع العمومي و أهم المرجعيات الأساسية المكونة لهاته الطبقة، فهو يرى أن الطبقة البرجوازية الصناعة في علاقة قوية بالدولة الوطنية و أساس وجودها، فتشكلها لا يعود لعملية إعادة لإنتاج لإجتماعي لطبقة برجوازية سابقة (في العهد الإستعماري)
و إنما هي لإستمرار لطبقة برجوازية تجارية راكمت رأسمالها في تلك الحقبة، (أي لم يكن لها ماضي لاستثماري صناعي).

فنشأتها ترجع إلى تهيكلها أو بصفة أوسع تموقعها إلى جانب القطاع العمومي الذي كان يوفر لها المساعدة و الحماية، فحسب "جيلالي اليابس" كانت تسعى هذه الطبقة دائمة إلى تنمية علاقتها بجهاز الدولة " إذ لا يمكن أن ينجح إلا الذي حضر أرضية للمؤسسة، بتسيير أحسن لمصالحه ولراسمال علاقته، وذلك بتزويج أولاده من موظفين سامين، أو أبنائهم بالبحث عن حامين أو حلفاء من جهاز الدولة".

فنجاح الفعل "المقاولاتي" في تلك المرحلة من مراحل الدولة الجزائرية، لا يعود للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والفرص المتاحة فحسب، وإنما هو مرهون بتهيئة الظروف أو الأرضية اللازمة لهذا الفعل، بالاستثمار أو الاستغلال الأمثل لرأسمال العلاقات الاجتماعية ، فلدولة دور مباشر في تكون طبقة المقاولين، وهذا ما جعلهم في الرباط وتبعية إليها على المستوى الإيديولوجي، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

3- دراسة "أحمد بو يعقوب"، بروز المقاولين الجدد في الجزائر:

يرى "أحمد بو يعقوب" أن الإصلاحات الاقتصادية*، سمحت بظهور عدد من المقاولين الجدد، الذين يختلفون كلية عن المقاولين السابقين في عهد الاقتصاد الموجه، بحيث يبرز فريق من المقاولين الجدد ببطء في الساحة الاقتصادية، خصائصهم الأساسية تتعلق بمستواهم التعليمي المعتبر، والتجربة المتراكمة من القطاع العمومي، عدد كبير مهم من هؤلاء المستثمرين كانوا إطارات قديمة في المؤسسة العمومية". فهذه الفئة ظهرت في فترة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي لم تتضح معالمه بعد، واتسمت آنذاك بتدخل الدولة المُباشر في شؤون الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحريره والدخول في الاقتصاد الحر، فيري "أحمد بو يعقوب" أن المقاولين الجدد ظهروا في مرحلة انتقالية اتسمت بميكانيزمات هذا التحول.

ويرى أيضا أن هؤلاء المقاولين الجدد من الجيل الثاني للمقاولين السابقين أو القدامى الذين أنشأوا مؤسسات صغيرة ومتوسطة على أساس التشجيعات والضمانات التي أقرها قانون الاستثمارات ل 1966، هؤلاء الورثة لديهم خصائص مختلفة عن آبائهم المؤسسين للمؤسسة، هم أكثر تعليما وأكثر تأهيلا مهنيا"، ويرى أيضا أن المؤسسات المنشأة و في الكثير من الأحيان قائمة على عقد شراكة بين أصحاب رؤوس الأموال وبين حاملي التأهيل المهني، فهي علاقة مصلحة بين الطرفين، أن يقدم صاحب التأهيل، الخبرات والمعارف المهنية التي راكمها في القطاع العمومي و يقدم صاحب رؤوس الأموال الدعم المالي الذي يرى أن دوره قد حان في ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، إذن فالمقاولين الجدد هم في قطيعة كاملة عن المقاولين القدامى، فالظروف السياسية والاقتصادية سمحت لهم بالولوج في النشاط

الاقتصادي، وقد سمحت اتفاقيات Stand by 1994 - 1991*ومع تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار إلى تشكل هؤلاء المقاولين، الذي يزاول الكثير منهم النشاط التجاري*[1] .

5- -دراسة "آن جيلي" للمقاولين الجزائريين:

درست هذه الباحثة "آن .جيلي "في بحثها هذا، النماذج المختلفة للمقاولين الجزائريين، من خلال تسليط الضوء على المؤشرات التالية: الأصل الاجتماعي والمهني للمقاولين الجزائريين، والشروط التي أدت إلى بروز هذه الفئة، وما هو تأثير الأقطاب الاجتماعية المختلفة في تكون وتبلور هؤلاء المقاولين؟
توصلت هذه الباحثة إلى وجود خمسة نماذج أساسية للمقاولين (وهذا من خلال دراسة لحوالي 20 مقاول) تتمثل في: المقاول الإطار، المقاول الوريث، المقاول ذو أصول مقاولاتية، المقاول المغترب والمقاول العامل.

1- **المقاول الإطار:** أطلقت عليهم هذه الصفة، كونهم إطارات سابقة في مؤسسات عمومية، أين تراكمت لديهم المعرفة والخبرة المهنية العالية، ويمتازون بمستوى تعليمي وتكويني عالي، شغلوا مناصب هامة، مكن لهم من امتلاك رأسمال اجتماعي (في شقه العلائقي المهني، معتبر ومُهم، وظف في إنشاء مؤسسات خاصة، تتميز هذه الفئة بالتقدم في السن نوعا ما فهي تفوق 50 سنة.

2 -**المقاول الوارث**: ترى "آن جيلي" أن هذا النوع من المقاولين ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- **النوع الأول من المقاولين**: يتمثل في شباب في مقتبل العمر، ورثوا مؤسسات عائلية، مستواهم التعليمي عالي، مكنهم من استحداث معايير تسييرية وتنظيمية حديثة في المؤسسة.

- **النوع الثاني من المقاولين**: ويتمثل في فئة يتراوح سنهم بين 40 و50 سنة مستواهم التعليمي ضعيف، إلا أنهم يمتلكون معرفة وخبرة مهنية عالية، يقومون بإعادة إنتاج نفس خصائص العمل الموروث عن الآباء بدون إدخال تغيرات جديدة.

- **النوع الثالث من المقاولين**: ورثوا عن آبائهم الخبرة المهنية والعلاقات المهنية (رأسمال اجتماعي) و استفادوا من إعانات الدولة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم، أي ورثوا قيم ومعايير المقاولة ووظفت في مؤسساتهم المصغرة.

2- **المقاول ذو أصول مقاولاتية**: هؤلاء يتعدى سنهم 50 سنة،أنشؤوا مؤسسات على أنقاض مؤسسات قديمة بتغير نماذج العمل و التسيير، هي مؤسسات عائلية، تشغل جميع أفراد العائلة الموسعة (تعمل على الحفاظ على اسم العائلة).

3- **المقاول المغترب**: فيتمثل في الفئة التي استثمرت مدخراتها بعدعودتها من المهجر، في إنشاء مؤسسات خاصة، يمتلكون خبرات معرفية ومهنية، استفادت من التسهيلات والإعانات المقدمة من طرف الدولة الأجل الاستثمار

---

*تتمثل هذه الإصلاحات في لجوء الجزائر إلى صندوق نقد الدولي لإمضاء لإتفاق (stantand by) 1994، 1991 ، وثم أتفاق على: تقليص من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، ترشيدالإستهلاك، تحرير التجارة الخارجية، تخفيض قيمة الدينار، تحرير الأسعار، تحرير قواعد سوق الحرة''' أنظر: الهادي الخالدي : المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة،الجزائر، 1996 ص 200ة

فس نفس السياق يرى بن أشنهو عبد اللطيف "أن بعض أفراد البرجوازية تأتي مباشرة من الطبقة العامة نفسها المحلية و المهاجرة، ومن بعض أجزاء الشرائح المتوسطة التي كان أفرادها مأجورين قديما وتركوا القطاع العمومي و الخاص يعملون في قطاع الإنتاج التجاري" أنظر" : بن أشنهو عبد اللطيف: التجربة الجزائية في التنمية و التخطيط 1980،1962 ، تر : محمد صبح و آخرون مؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1988،صـ489

4- المقاول العامل: هم فئة من المقاولين، كانوا أجراء سابقين في القطاع العمومي أو الخاص، ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية قاسية، أدت بهم إلى فقدان مناصب عملهم جراء التسريح أو التقاعد المسبق، أنشئوا مؤسسات للخروج من البطالة، تتميز هذه الفئة بمعارف مهنية وتقنية عالية.

لقد توصلت الباحثة "آن جيلي" على غرار الباحثين السابقين، إلى أن المقاولين الجدد نشئوا في فترة التحول التي عرفها الاقتصاد الجزائري: من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أين سمح المُشرع الجزائري من خلال قوانين للاستثمار على إنشاء مؤسسات خاصة، كما نوهت بمساهمة القطاع العمومي في تنمية الخبرات المهنية، والقدرات المعرفية اللازمة لإنشاء المؤسسات، أي اكتساب المقاولين الجدد لرأسمال اجتماعي قوي متشكل من شبكة من العلاقات المهنية، بالإضافة إلى هذا، تؤكد على دور العائلة القوي في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للقيم والمعايير الخاصة عن المقاولين القدامى الذين ظهروا في الاقتصاد الموجه والتي لها علاقة مباشرة بالتحولات السياسي، الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية.

قائمة المراجع:

1 P.Bourdieu Et A.Darbel, **Travail Et Travailleurs En Algérie** (Paris : Ed Mouton, 1963)
2. P.Bourdieu,**La Sociologie De Algérie (**.France ; Puf),
3. P.Bourdieu, **Les Structures Sociales De L'économie** (Paris : Seuil, 2000),
4. Jean Peneff , **Industriels Algériens**(Paris ;Cresm-CNRS,1981.
5. Jean Peneff , « **Les Chefs D'entreprise En Algérie »,** In Acte Du Colloque : Entreprise Et Entrepreneurs En Afrique, Harmattan (Paris, 1983).
6. Jean Peneff ,: Les Chefs D'entreprise En Algérie , In Acte Du Colloque : **« Entreprise et Entrepreneurs En Afrique »**, Harmattan, Paris, 1983. 2. Liabes (Dj): Capital Privé Et Patrons D'industrie En Algerie (1962-1982), CREAD, Alger 1984,
7. Djillali Liabes , « **Entreprises Et Bourgeoisie D'industrie En Algérie** » In Les Cahiers Du CREAD, CREAD, Alger, N°1, 1984.
8. Ahmed Boyakoub .**les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition, la démentions transnationale,** CREAD .Alger n40, 2ém tr.1997.
9. 4. Ahmed Boyakoub , « Les Caractéristique De La Gestion Des Ressources Humaines Dans Les PME En Algérie De La Transition Vers L'économie De Marché », Les Cahiers Du CREAD, No Spécial, Alger ,1997.
10. 5. Anne Gillet., **Entrepreneurs Algériens: Un Groupe Hétérogène Entre Logique Familiale Et Logique Economique,** L'harmattan, Paris, 2004.
11. Rebah (A).: La Minorité Invisible, Casbah , Alger, 2007

المُحاضرة رقم: 04

عنوان المحاضرة :

أهم الهيئات و المؤسسات الحكومية المتخصصة لدعم المُقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، سنت قوانين عديدة تشجع على الفعل المُقاولاتي في الجزائر، و من بينها قوانين الاستثمار و القروض المصغرة... و غيرها، و هذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات الحكومية التي تدعم عملية إنشاء مُختلف المشاريع المُقاولاتية و في شتى المجالات ، ومن أهم هذه الهيئات ما يلي:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) الجزائري

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية حكومية ،ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي[i]، أنشئت سنة2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن. يُخوَّل للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات. و يستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة، و كذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[ii].

2. الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)

أنشئت الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في جوان 1996 [iii]، و تتمتع بالاستقلالية الإدارية و المالية.و لهذه الوكالة عدة مهام يمكن أن تتحدد أساسا في القيام بالتدخلات لفائدة التنمية الاجتماعية، و دعم كل مشروع إنتاجي أو خدمي ذو منفعة اقتصادية و اجتماعية أكيدة، و كذا تنمية المؤسسات الصغيرة، من خلال منح القروض المصغرة لفائدة الأشخاص الذين لا يملكون الإمكانات الكافية من أجل خلق الشغل الخاص بهم، و العمل على تشجيع العمل المحلي و تدعيم المهن الصغيرة[iv]. و من أجل إعطاء دور أكبر لهذه الوكالة في مجال المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، تم في ظلها إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر في جانفي سنة 2004[v]، حيث يحقق التمويل عبر هذه الوكالة عدة مزايا تظهر في شكل منح قروض مخفضة و عديمة الفائدة، يبلغ الحد الأدنى لها 50.000 دج، أما الحد الأقصى فيبلغ 400.000 دج، و تتراوح آجال التسديد مابين سنة إلى خمس سنوات[vi].

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في جويلية 1994، و يساهم الصندوق بالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير و إحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، من خلال التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكامنه، و التكفل بالدراسات التقنو- اقتصادية للمشاريع الجديدة[vii].

و قد لوحظ أن مهمة هذا الجهاز في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة كانت جزئية و ليست مستهدفة، فجاءت تعديلات جديدة في جانفي 2004، عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر

لهذا الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 40 سنة[viii].

بالاضافة إلى ما سبق، يستفيد المستثمر من إعانات مالية يبلغ الحد الأقصى لها خمسة 05 مليون دج، كما يستفيد من تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

.4. الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)

تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 2 جويلية 1996 و الذي يتعلق بدعم تشغيل الشباب، وفي نفس الإطار تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تتولى تسيير حساب هذا الصندوق، و نظرًا لنضج و خبرة وأهمية هذه الوكالة في مجال دعم و مرافقة إنشاء المنشآت الصغيرة خصصنا الدراسة الميدانية لدراسة هذا الجهاز.

إضافة إلى هذه الهيئات الحكومية هناك بعض القوانين و الأجهزة الأخرى التي تدعم بعض القطاعات المحددة، مثل جهاز دعم الاستثمار الفلاحي الذي يهدف إلى إنشاء وحدات فلاحية صغيرة لصالح الشباب ذوي الشهادات، و دعم الاستثمار السياحي و قطاع المناجم، و العديد من الأجهزة الأخرى، هذا إضافة على بعض القوانين التي تتضمن تسهيلات و هيئات جديدة لمرافقة المنشآت المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، في شكل مشاتل و مراكز تسهيل المنشآت.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ENSEJ) : هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تقوم بما يلي[ix]:

- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ" " كالإعانات و التخفيضات في نسب الفوائد.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
-تشجيع كل النشاطات المساعدة على ترقية تشغيل الشباب.

1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي رقم ، 05- 296المؤرخ في 08سبتمبر 1996 .وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات .هذا الجهاز موجه للشباب العاطل الباحث عن العمل عن العمل و البالغ من العمر من) (35-19والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات[x]. وتدعم الوكالة وتضمن المرافقة التي تشمل مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، وتعنى بالمشاريع التي تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري، وفي حالة تراوح سن الشاب بين(35و 40)سنة يجب إدخال شريك عمره أقل من 35سنة. وأن يكون ذو خبرة مهنية.

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المرافقة:

يضمن الجهاز عملية المرافقة والتي تبدأ من مراحل خلق المؤسسة و توسيعها، ويعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار، وقد أنشئت الهيئة أساسا لإجراءات الدعم
التالية :

أ- المساعدات المالية :وتتمثل في:

1-القرض على شكل هبة من 28 ٪إلى 29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

2-التخفيض في الضرائب البنكية.

ب- المساعدات في الحصول على التمويل :

يمول البنك70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع(من خلال إجراء مبسط من لجنة لإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على صندوق الضمان المشترك).

ج - تقدم الهيئة صيغتين في التمويل :

1- **التمويل المختلطة :**المساهمة الشخصية زائد تمويل الوكالة.

2- **التمويل الثلاثي :**المساهمة الشخصية وتمويل الوكالة بالاضافة إلى تمويل البنك حسب الصيغ التالية:

***المساهمة الشخصية** تتراوح ما بين: 1 ٪ إلى 2 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

***مساهمة الوكالة** تتراوح ما بين: من 28 ٪إلى 29 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع، بمعنى أنه قرض على شكل هبة من الحكومة بواسطة هذه الوكالة.

***مساهمة البنك** و تمثل ما نسبته 70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

* **المزايا الضريبية :**إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، تخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال للمؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.

بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها صاحب الفكرة من أجل الحصول على دعم حتى يتمكن من إنشاء مشروعة.

ب -وكالة ترقية و دعم الاستثماراتAPSI" " و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI":"

1.وكالة ترقية و دعم الاستثماراتAPSI":"

أنشئت بموجب القانون الصادر في ،1993و هي تساعد أصحاب المشاريع على إكمال الإجراءات الإدارية و القانونية المتعلقة بإقامة المشروعات الاستثمارية، إضافة إلى أنها تقوم بمتابعة هذه الاستثمارات و ترقيتها و تقييمها، و كذلك تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج و المواد الأولية .

2.الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI":"

أنشئت هذه الوكالة سنة 2001و هي تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و من مهامها ما يلي2:

- ضمان ترقية، تنمية و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.
- منح الامتيازان المتعلقة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- تسيير المحافظ العقارية و العقارات.

إضافة إلى أن هناك مجموعة من الهيئات الحكومية المكملة لنشاط الوكالة و المسهلة لمهامها .

<u>الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:</u>

<u>1.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :</u>تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي حيث أنها تشرف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و هي تقوم بما يلي:

- إدارة و تسيير القرض المصغر الممنوح للمواطنين.
- تقديم القروض بدون فوائد
- إقامة العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل المناسب للمشاريع
- تقديم الاستشارات و الإعانات للمستفيدين و متابعة أنشطتهم.

<u>2.صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة</u> :تم إنشاء الصندوق لضمان مخاطر القروض المصغرة حيث يتكفل بضمان القروض التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية، و في حالة عدم نجاح المشروعات فإنه يقوم بتغطية الديون المستحقة و فوائدها بنسبة تصل إلى85%.

د - لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحليةCALPI" " و وكالة التنمية الاجتماعية:

1.لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية :و هي لجان تقوم بتقديم و توفير المعلومات الكافية للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع الاستثمارية.

2.وكالة التنمية الاجتماعية :مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تقوم بـ: ترقية و تمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية التيo ا يد عاملة كثيفة إضافة إلى مساهمتها في تشجيع الأعمال الحرة عن طريق القروض المصغرة التي تقدمها لتطوير الحرف الصغير و الأعمال التقليدية.

أهم مصادر تمويل الحكومية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة

نتيجة لما يحظى به قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة من اهتمام حالي، فقد تزايدت الخيارات التمويلية المتاحة أمامها كما تعددت الآليات التي وضعتها الدولة من أجل دعمها وتنميتها، و منها ما يلي:

أولا-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : (ANGEM)تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، حيث أن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب
شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

تتمثل المهام الأساسية للوكالة في :تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما،و دعم نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم بالإضافة لمنح سلف بدون فائدة و إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم، وضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين من الوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ثانيا-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) :

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 برأسمال قدر بـ 30 مليار دينار جزائري، واتسم بانشاءه لصندوق جديد هو : صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره 3.5 مليار دج .

أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بفضل إرادة السلطات العليا ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بهدف وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل إنشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما انه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الأمثل للموارد العمومية وذلك بتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات،ويتولى الصندوق التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات،تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما،وإقرار أهمية المشاريع و الضمانات المطلوبة بالتكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها، و متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق و ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من هذا الصندوق.

بالإضافة لترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها،و ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق و تسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل، والقيام بالتقسيم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق،و إعداد اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و استمرار القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات حيث يحل الصندوق محل البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص ذلك.

بالإضافة إلى مختلف برامج المساعدة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثلة في **"برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** التي يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية والنمو وقدرتها التنافسية مما يسمح لها بالبقاء وبفعالية في المنافسة.

قصد تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، حيث أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينارجزائري، سنويا يمتد لغاية 2019 وتتمثل أهم أهدافه الأساسية فيما يلي :

تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصية كل ولاية وكل فرع وسبل تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية وتطوير جهوي للقطاع و تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) ومخططات التسويق، وينظر من هذا البرنامج أنه تنمية سوسيو-اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحقق التنافسية والفعالية في سوق مفتوح.

أهم أهداف و أهمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تنمية روح المقاولاتية لدى فئة الشباب الجزائري:

تتلخص أهم أهداف إنشاء و ترقية المنشآت الصغيرة و المتوسطة على المستوى الحكومي لتدعيم المقاولاتية لدى فئة الشباب، فيما يلي:

1. القضاء أو تخفيض نسبة البطالة لدى فئة الشباب المؤهلين، و ذلك باستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين و من خلال الاستحداث لفرص العمل يكمن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

2. ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

3. إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.

4. استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن إنشاء 15 مؤسسة صغيرة و متوسطة عن طريق التخلي و الاستعادة.

5. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها و مستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

6. تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

7. يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية و بالتالي تعتبر أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الإدماج و التكامل الاقتصادي بين المناطق.

8. تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام الوسائل لتلبية حاجات المجتمع.

قائمة المراجع :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية ،المادة 01 ، العدد 55، 26 سبتمبر 2001 ، ص:08.

2. Ahmed Chehit, Guide de l'investissement et de l'investisseur, Grand Alger livres, Alger, 2004, PP: 41-42.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد40، 30 جوان 1996، ص: 18.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 06 ،العدد 40، 30 جوان 1996، ص:19.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، 25 جانفي 2004، ص:08.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة11، العدد 05، 25 جانفي 2004، ص ص:13-14.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 05،العدد 44، 07 جويلية 1994، ص ص: 06-07.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة الأولى، العدد 03، 11 جانفي سنة 2004، ص: 06.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ،الجريدة الرسمية، العدد 8، 52سبتمبر ، 1996.

10. منصوري الزين، " آليات الدعم والمساندة للمشروعات الذاتية والمبادرات لتحقق التنمية" ، شمن ملتقى المقاولاتية : التموين والفرص، جامعة بسكرة. الجزائر ، أفريل .2010

11. محمد هيكل:" مهارات إدراة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية,الطبعة الأولى , مصر, القاهرة، 2003،ص 18 .

12. عثمان لخلف: "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها , دراسة حالة الجزائر " رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , 2004/2003ص,25.
13. سمير سعداوي و آخرون : "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية م" ذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, قسم علوم التسيير , فرع مالية , جامعة محمد بوضياف , المسيلة ، الجزائر،2006 ,, ص 35 .
14.

---

[i] **قائمة المراجع :**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية ،المادة 01 ، العدد 55، 26 سبتمبر 2001 ، ص:08.

2. [ii] Ahmed Chehit, Guide de l'investissement et de l'investisseur, Grand Alger livres, Alger, 2004, PP: 41-42.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد40، 30 جوان 1996، ص: 18.

4. [iv] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 06 ،العدد 40، 30 جوان 1996، ص:19.

5. [v]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، 25 جانفي 2004، ص:08.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة11، العدد 05، 25 جانفي 2004، ص ص:13-14.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 05،العدد 44، 07 جويلية 1994، ص ص: 06-07.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة الأولى، العدد 03، 11 جانفي سنة 2004، ص: 06.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ،الجريدة الرسمية، العدد 8، 52سبتمبر ، 1996.

10. منصوري الزين، " آليات الدعم والمساندة للمشروعات الذاتية والمبادرات لتحقق التنمية" ، شمن ملتقى المقاولاتية : التموين والفرص، جامعة بسكرة. الجزائر ، أفريل .2010

11. محمد هيكل:" مهارات إدراة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية,الطبعة الأولى , مصر, القاهرة، 2003،ص 18 .

12. عثمان لخلف: "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها , دراسة حالة الجزائر " رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , 2004/2003ص,25.

13. سمير سعداوي و آخرون : "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية م" ذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, قسم علوم التسيير , فرع مالية , جامعة محمد بوضياف , المسيلة ، الجزائر،2006 ,, ص 35 .

14.